

إعلان الإسكندرية بشأن التراث الثقافي المغمور بالمياه

"من الحماية إلى التنمية"

مكتبة الإسكندرية

الإسكندرية – جمهورية مصر العربية

٢٠ أغسطس ٢٠٢٦

تمهيد

نحن، المشاركون في الاحتفال باليوم العالمي الأول للتراث الثقافي المغمور بالمياه، والذكرى الخامسة والعشرين لاتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١ بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (ويُشار إليها فيما يلي باتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١)، المجتمعون في مدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية، إذ نستند إلى المبادئ والأهداف التي أُرست بها اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١، والتي وضعت الإطار الدولي لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لصالح الإنسانية جمعاء؛

وإذ نُقرّ بالتقدم الكبير الذي تحقق على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية في مجال حماية هذا التراث، من خلال تطوير التشريعات والأطر القانونية، وتعزيز التعاون الدولي، ودعم البحث العلمي، وبناء القدرات؛

وإذ نُقرّ كذلك أن الذكرى الخامسة والعشرين لا تمثل مجرد محطة مهمة في تاريخ اتفاقية اليونسكو ٢٠٠١، بل تشكل أيضًا فرصة لصياغة رؤية دولية متجددة لمستقبل التراث الثقافي المغمور بالمياه؛

وإذ ندرك بأن تغيّر المناخ، والتراجع البيئي، والتوسع السريع في التنمية الساحلية، ونهب التراث، وغيرها من التحديات العالمية، تقتضي اعتماد آليات أكثر تكامل تربط بين الثقافة والطبيعة والإنسان والتنمية المستدامة؛

وإذ نوّكد أن التراث الثقافي المغمور بالمياه يُعد مورد غير متجدد، وجزء لا يُعوّض من التراث المشترك للإنسانية، وأن قيمته لا تقتصر على أهميته الأثرية، بل تمتد لتشمل الأبعاد التعليمية والثقافية والتنموية المستدامة؛



نعمد بموجب هذا إعلان الإسكندرية

المادة الأولى: رؤية جديدة

أرست السنوات الخمس والعشرون الأولى لاتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١ الأسس الدولية لحماية ودعم التراث الثقافي المغمور بالمياه.

وينبغي أن تبني السنوات الخمس والعشرون المقبلة على هذه الإنجازات، من خلال ترسيخ فهم أوسع للتراث الثقافي البحري والمغمور بالمياه، وإبراز قيمته المجتمعية، وتعزيز إسهامه في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

المادة الثانية: التراث في خدمة المجتمع

التراث الثقافي البحري والمغمور بالمياه هو أكثر من مجرد سجل للماضي.

فهو يوسع آفاق المعرفة؛

ويثري التعليم؛

ويعزز الهوية والتنوع الثقافي؛

ويعمق فهم العلاقة بين الإنسان والبحار؛

كما يلهم الابتكار ويدعم الإدارة الرشيدة للبيئات البحرية؛

ولا تقتصر أهمية هذا التراث على ما يحفظه من إرث إنساني، بل تمتد أيضًا إلى إسهامه في خدمة المجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة، وبناء السلام، وتعزيز التعاون الدولي.

المادة الثالثة: الحماية سبيل إلى التنمية

تظل حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه هي المحور الأساسي لتحقيق جميع المنافع الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يقدمها هذا التراث.

وتظل بنود اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١، ومبادئ ملحقها، بما في ذلك البحث العلمي المسؤول، والممارسة الأخلاقية، ورفع الوعي، والإتاحة، والتعاون الدولي، مرجعًا يوجّه جميع الأنشطة المتعلقة بالتراث الثقافي المغمور بالمياه.

وعليه، فإن حماية التراث الثقافي البحري والمغمور بالمياه ليست سوى البداية؛ إذ تتمثل قيمته المستدامة في إسهامه المتواصل في إنتاج المعرفة، وإتاحة الفرص، وتحقيق المنافع المجتمعية.

المادة الرابعة: التراث والتنمية المستدامة

ينبغي الاعتراف بالتراث الثقافي البحري والمغمور بالمياه بوصفه عنصرًا أساسيًا من عناصر التنمية المستدامة.

فعندما تتم حمايته وإدارته بصورة مسؤولة، فإنه يسهم في دعم التعليم، والبحث العلمي، وحماية البيئة، والسياحة المستدامة، ومكافحة الاتجار غير المشروع، وتعزيز تنمية المجتمعات الساحلية، ونشر الثقافة البحرية، والدبلوماسية الثقافية، والتعاون الدولي، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإذ يُقرّ بهذه الإسهامات، نؤكد مجددًا أن التراث يؤدي دورًا محوريًا بوصفه محركًا للتنمية، وليس مجرد مستفيدٍ من نتائجها.

المادة الخامسة: المسؤولية المشتركة

يتطلب تحقيق هذه الرؤية تضافر الجهود والتعاون بين مختلف الأطراف.

وتضطلع اليونسكو، والحكومات، وسائر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والجامعات، والمتاحف، ومؤسسات البحث العلمي، والمجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية، ومنظمات المجتمع المدني، والعاملون في المجالات البحرية والساحلية، والقطاع الخاص، بمسؤوليات متكاملة في حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، وتمكينه من الإسهام في خدمة المجتمع.

ويظل التعاون، وأفضل الممارسات، وتبادل المعرفة، وبناء القدرات، ركائز أساسية لتحقيق هذا الهدف المشترك.

المادة السادسة: رؤية الإسكندرية

يُشكل هذا الإعلان بدايةً لأجندة دولية متجددة للتراث الثقافي البحري والمغمور بالمياه. فهو يؤكد أن الحماية ستظل دائمًا الركيزة الأساسية للعمل الدولي في هذا المجال.

كما يُقر بأن النجاح الحقيقي لاتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١ ينبغي أن يُقاس ليس فقط بما يتم الحفاظ عليه من تراث، وإنما أيضًا بما يحققه هذا التراث من منافع للإنسان، وإسهامات في المعرفة، وتعزيز التنمية المستدامة، وتمكين الأجيال القادمة.



ومن الإسكندرية، يدعو هذا الإعلان إلى اتخاذ إجراءات تنفيذية من أجل:

- دمج التراث الثقافي البحري والمغمور بالمياه في السياسات الوطنية للتنمية المستدامة، وإدارة المناطق الساحلية، والعمل المناخي، والتعليم، والسياحة .
 - وضع برامج وطنية للبحث العلمي، وإنشاء قواعد بيانات مشتركة، وتنفيذ مبادرات طويلة الأجل لبناء القدرات .
 - تطوير مواقع أثرية ومتاحف وبرامج للإتاحة العامة تُدار بصورة مسؤولة وتعود بالنفع على المجتمعات الساحلية .
 - إقامة شراكات دائمة بين الحكومات والجامعات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاعات البحرية .
 - مراجعة التقدم المحرز بصورة دورية، وتبادل النتائج وأفضل الممارسات على المستوى الدولي .
- ومن خلال هذه الإجراءات، نسعى إلى بناء مستقبل يصبح فيه التراث الثقافي البحري والمغمور بالمياه موردًا استراتيجيًا لإنتاج المعرفة، ودفع التنمية المستدامة، وتعزيز رفاه المجتمعات، مع ضمان حمايته وصونه على المدى الطويل، ونقله إلى الأجيال القادمة بوصفه جزءًا لا يتجزأ من التراث الإنساني المشترك. اعتمده المشاركون في اليوم العالمي الأول للتراث الثقافي المغمور بالمياه، والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١ بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه.
- الإسكندرية، جمهورية مصر العربية
٢٠ أغسطس ٢٠٢٦